لكونه عقد مع المنظمات الفلسطينية، في دمشق، وليس مع م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن ناحية المضمون، فهو يتضمن شق الصف ونزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات بحيث لا يمكنهم الدفاع عن انفسهم» (**الاذاعة الاردنية**، ١٩٨٥/٦/٢٣).

وفي الوقت الذي ساد فيه الهدوء الحذر خطوط القتال، اصدرت منظمة التحرير بياناً حول تجاوزات حركة (أمل) «وحمّلت النظام السوري المسؤولية الكاملة ازاء ما تقوم به العصابات الطائفية من تماد في ارتكاب جرائم لاانسانية بحق الشعب الفلسطيني، واللبناني» (**وفا**، ١٩٨٥/٦/٢٠). في هذه الاثناء، صعدت «القوات اللبنانية» وقوات لحد، بدعم من العدو الاسرائيلي، عدوانها على منطقة شرقي صيدا والمخيمات الفلسطينية، ورات المنظمة، في بيان لها، «ان هذا التصعيد، والليوم الخامس على التوالي، يعبر عن اصرار هذه القوى العميلة والادوات المتعددة، على المضي في مخطط التفجير الشامل في صيدا وبيروت وطرابلس، لتكريس مؤامرة التقسيم وتهجير الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/٢٣).

وبخصوص الوضع في مخيمي عين الحلوة والمية ومية، فقد عقد اجتماع، في اعقاب «اتفاق دمشق»، في منزل الامين العام للتنظيم الناصري، المهندس مصطفى سعد، حضره، باضافة الى سعد، رئيس المجلس السياسي الوطني لمدينة صيدا، النائب نزيه البزري، وممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية، وممثلان عن (أمل) وممثل عن «الجماعة الاسلامية»، وقرر فيه المجتمعون ان امن المخيمات من امنهم، وان «على جميع الفئات الموجودة في المخيمات الا تتعدد الى خارجها، بمكاتب مسلحة، تحت ستار مكاتب اجتماعية» (**النهار**، ١٩٨٥/٦/٢٦). والتقى سعد، في نفس اليوم، وفداً من «جبهة الانقاذ الفلسطينية».

وبعد اللقاء، اعلن ناطق باسم الوفد ان «الجبهة» اكدت «التزامها المبدئي بالقرار الوطني اللبناني، بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية» (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، اتخذت قوة من الشرطة اللبنانية مواقعها على مداخل المخيمات الرئيسية الثلاثة، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٧٣، تنفيذاً «لاتفاق دمشق» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٦/٢٥). ويضع انتشار هذه القوة البوليسية حداً لواحد من اهم بنود اتفاقية القاهرة المبرمة العام ١٩٦٩، بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**). وجدد غرفات الاعلان عن موقف المنظمة الداعي الى وقف اطلاق نار دائم في المخيمات وحولها، ورفض المنظمة تسليم سلاح المخيمات واقرّ بوجود حالة من الهدوء النسبي في المخيمات، وبرفع جزئي للحصار التمويني، لكنه قال: «ان الامر مجرد هدنة، حتى تمر الضجة العربية والاسلامية والدولية، وخلالها تعيد اطراف المؤامرة حساباتها بعد الضربة القوية التي تلقتها على ايدي المدافعين عن المخيمات» (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٢٧). وحذرت المنظمة، ازاء استمرار المداهمات والاعتداءات على الفلسطينيين في بيروت، «من المضي في المخطط الرامي الى تنفيذ ما عجز عنه شارون الصهيوني». وذكر بيان المنظمة ان الحصار التمويني والطبي، مازال مفروضاً على المخيمات (**وفا**، ١٩٨٥/٦/٢٩). وفي بيان آخر، حذرت المنظمة السلطة اللبنانية و«حملتها مع حكام دمشق، المسؤولية الكاملة ازاء استمرار الحصار والاعتداءات ضد ابناء المخيمات» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٧/٥). من جهتها، اكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان مخيمات الفلسطينيين في بيروت لازالت محاصرة من قبل قوات (أمل) واللواء السادس (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٧/٥). واعتبر بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «ان استمرار (أمل) في محاصرة مخيم شاتيلا ومنع اهالي صبرا والداعوق من العودة الى منازلهم، ومواصلة التعديات عليهم والقيام بالرماية في اتجاه مخيم برج البراجنة والاستمرار في احتجاز المعتقلين الفلسطينيين، تؤكد ان نوايا (أمل) واللواء السادس ليست سليمة وانهما يبيتان مشاريع اعتداءات جديدة» (**النهار**، ١٩٨٥/٧/٥). ومع تجدد الاشتباكات المسلحة في المخيمات الفلسطينية (**الاذاعة الاردنية**، ١٩٨٥/٧/٥) حذرت منظمة التحرير من مغبة استمرار ابتزاز ميليشيات (أمل) وقوى الجيش اللبناني، وحملت السلطة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن مقتل فلسطينيين واصابة خمسة اخرين على ايدي ميليشيات (أمل) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٧/٥). وفي الوقت نفسه، اصدر المجلس الثوري لحركة (فتح) بياناً ختامياً، اثر انتهاء اجتماع عقده في تونس، حذر فيه من «عمل سوري يرمي الى اذكاء الحرب بين الفصائل الفلسطينية في مخيمات بيروت». واستنكر، بشدة، اتفاقية وقف اطلاق النار التي ابرمتها «جبهة الانقاذ...» وحركة (أمل) مؤخراً في دمشق، واوكل امر تنفيذها الى قوات مناهضة للثورة ترمي الى تجريد الفلسطينيين من اسلحتهم، وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**). واوضح نايف حواتمة، مجدداً، موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من «اتفاق دمشق»، حيث ايدت الجبهة وقف اطلاق النار وفك الحصار وعودة قوات (أمل) واللواء السادس